مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

المقاصد العلية في الفتوى الحموية

إعداد:

د. ياسر بن عبد الرحمن اليحياء

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصر

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية –جامعة القصيم

البريد الإلكتروني/yhiea@qu.edu.sa

ملخص البحث

يذهب البحث إلى محاولة الوقوف على المقاصد والغايات التي يريد الإمام ابن تيمية رحمه الله أن يقدمها من خلال الفتوى الحموية الكبرى، والتي كتبها في الرد على متكلمة الصفاتية، والذين تتابعهم أكثر المدارس الكلامية في العصر الحاضر.

ومن خلال النظر المتأمل يمكن أن نخرج بثلاث محاور تنتظم تحتها عشرة مقاصد هي زبدة هذه الفتوى وبيت قصيدها، وهذه المحاور كما يلي:

١- بيان صحة طريق مذهب السلف الذي وصل إلينا وفساد غيره، وتحته أربعة مقاصد

٢- بيان صحة قول السلف في باب الصفات وفساد قول غيرهم، وتحته ثلاثة مقاصد

٣- بيان السبب لصحة مذهب السلف وفساد غيره، وتحته ثلاثة مقاصد

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما بعد:

فإن من الآثار العلمية التي خلفها لنا شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله المتوفى سنة (٧٢٨هـ) رسالة قيمة هي: (الفتوى الحموية الكبرى)، وهذه الرسالة، من الرسائل التي كان لها أثرها الكبير على الواقع العلمي عند العلماء، ولهذا اعتنوا بها قديماً وحديثاً شرحاً وتعليقاً، وتقريراً لمسائلها.

لكن الملاحظ على أغلب الشروح والتعليقات، انها تركز على جانب العناية بالألفاظ وبيان معناها وشرح غريبها...الخ، وتغفل عن بيان المقاصد الكبرى من هذه الرسالة، والغرض الرئيس الذي من أجله كتبها مؤلفها.

وهذه المقاصد قد لا تظهر بالنظر السريع والقريب والمتبادر للذهن عادة، وإنما تظهر بالتأمل والتفكر، وتدقيق النظر، ومراجعة السبب في التأليف، ولمن أُلفت، ومن المخاطب، وتتبع تسلسل الفكرة في المكتوب، وتدرجها في العرض، وقبل ذلك وبعده الإلمام بتراث المؤلف ومنهجه وطريقته في التأليف.

والعبد الفقير –كاتب هذه الحروف– لا يدعي ما سبق، لكن هو عالة على من سبقه في الشرح والتعليق والعناية بهذه الرسالة، فجمع ما تفرق فيها، وضم النظائر إلى بعضها، ورتب الأفكار، وأبرز ما يحتاج إلى إبراز، وأغفل ما يخرج عن مقصود الرسالة، حتى أخرج هذه الأوراق، وسماها(**المقاصد العلية في الفتوى الحموية**).

وعملي هنا ليس فيه شرح أو توضيح، وإنما هو ابراز للغرض الأسمى الذي من أجله كتب المؤلف ما كتب، وأسأل الله التوفيق والسداد في القول والعمل.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تقوم على السؤال الرئيس: ما المقاصد المهمة في الفتوى الحموية؟... وبمعنى أوضح: ما غرض المؤلف من كتابة هذه الرسالة؟

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع فيما يلي:

١/ قيمة هذه الرسالة في الوسط العلمي، وخصوصاً في بابها باب الأسماء والصفات.

٢/ تضمن هذا الكتاب- كما سيظهر في مقاصده- أقوى الردود على متكلمة الصفاتية ومتأخري المتكلمين، وهذا المذهب هو المذهب المعتمد للمخالفين للسلف في العصر الحاضر.

٣/ مع ما تضمنه الكتاب من حجج قوية وبينات واضحة، فقد جاء ذلك بأسلوب سهل ولين ويسير الفهم، وهذا يؤكد العناية به وتيسير الوقوف على مقاصده.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إطلاع المهتمين بهذه الرسالة بأبرز مقاصدها، والغرض من تأليفها، حتى يكون الشرح والتعليق والحديث عنها، وفق هذه المقاصد والأغراض، وخصوصاً أن ألفاظها وعباراتها واضحة وليست كالمتون العلمية المختصرة، فهي رسالة وفتوى أشبه منها في متن محكم.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في المؤلفات المطبوعة وغير المطبوعة، وجدت ما يلي:

١/ كتاب (الفتوى الحموية الكبرى)، وهي رسالة ماجستير للدكتور حمد التويجري، حيث قام بتحقيق هذه الفتوى بالطريقة العلمية الحديثة في التحقيق، وقام بجهد المبارك، وأخرجها إخراجاً محكما، وتكلم في قسم الدراسة

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

عن منهج الشيخ في كتابة الفتوى وأهم موضوعاتها، ومع ذلك فلم أقف عنده على ذكر لهذه المقاصد على الوجه الذي سأذكره بإذن الله.

٢/ كتاب (فتح البرية بتلخيص الحموية)، للشيخ محمد بن عثيمين، وهو مؤلف عظيم قرَّب فيه الشيخ هذه الفتوى لطلبة العلم، وأصبحت مقررا دراسياً في المعاهد العلمية، وهو كما في عنوان الكتاب تلخيص لهذه الفتوى، ولم اجد فيه إشارة إلى ذكر المقاصد على نحو ما سأذكر بإذن الله.

٣/ هناك بعض الشروح والتعليقات المطبوعة على هذه الفتوى مثل(التعليقات التوضيحية على مقدمة الفتوى الحموية) للشيخ صالح الفوزان، و(شرح الفتوى الحموية في تفضيل الطريقة السلفية) للشيخ سعد الشثري، وهي مفرغة من شروحات صوتية، ومع هذا فلم أجد فيها ذكر لمقاصد الحموية.

٤/ هناك شروح وتعليقات ليست مطبوعة، وإنما موجودة على الشبكة العنكبوتية، وكلها مفرغة من شروحات صوتية، وبعضها منشور من دون مراجعة الشارح، ومن هذه الشروح: شرح الدكتور يوسف الغفيص للفتوى الحموية، وهو شرح نافع، وقد أشار إلى بعض من هذه المقاصد ونبه عليها، وقد استفدت منه، لكن يبقى أنه غير مطبوع، ويعيبه ما يعيب المفرغات الصوتية، من عدم إحكام الكتابة، وعدم وحدة الموضوع ووضوح الفكرة، والاستطراد، وعدم العزو وذكر النظائر، ووجود السقط...الخ.

وبناء على ما سبق يتبين أنه لا يوجد مؤلف مطبوع أو بحث محكم، يعتمد عليه في ذكر مقاصد هذه الفتوى المهمة.

إجراءات البحث:

١/ استنباط المقاصد من هذه الفتوى.

٢/ ذكر الشاهد من الفتوى على هذا المقصد.

٣/ ذكر تقريرات ابن تيمية حول هذا المقصد في مواضع أخرى إن وجد.

٤/ ذكر الشواهد من كلام العلماء المتقدمين التي تشهد لهذا المقصد عند الحاجة.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

٥/ اعتمدت في العزو على النسخة المحققة (الفتوى الحموية الكبرى) ت: د. حمد التويجري

خطة البحث:

تقوم خطة البحث على مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، وخاتمة:

المقدمة: وفيها مشكلة البحث وأهدافه وأهمية الموضوع والدراسات السابقة.

التمهيد: وفيه ترجمة موجزة لصاحب الفتوى، واسم الفتوى، وزمن تأليفها، والسبب في التأليف، وموضوع الفتوى العام، وطريقة التأليف.

مقاصد الفتوى: عشرة مقاصد منتظمة في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: بيان صحة طريق مذهب السلف وفساد غيره:

المقصد الأول: بيان إسناد مذهب السلف في باب الصفات

المقصد الثاني: بيان إسناد مقالة التعطيل

المقصد الثالث: بيان صلة متكلمة الصفاتية بالجهمية

المقصد الرابع: التعريف بالكتب التي نقلت أقوال السلف

المبحث الثاني: بيان صحة قول السلف وفساد قول غيرهم:

المقصد الأول: بيان قاعدة السلف في باب الأسماء والصفات

المقصد الثاني: بيان طريقة المخالفين للسلف في باب الأسماء والصفات

المقصد الثالث: النقل عن أهل الإثبات

المبحث الثالث: بيان سبب صحة مذهب السلف وسبب فساد غيره:

المقصد الأول: بيان أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور

المقصد الثاني: ذكر الأقسام الممكنة في آيات الصفات

المقصد الثالث: النظر في حال المخالفين

الخاتمة: وفيها اهم النتائج

هذا وأسأل الله العلي القدير أن يوفقني وإياكم لما فيه خيري الدنيا والآخرة.

والله يحفظكم ويرعاكم.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

التمهيد

أولا: ترجمة المؤلف[١]:

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن عبد الله بن أبي القاسم الخضر النميري الحراني الدمشقيّ الحنبلي، أبو العباس، تقي الدين ابن تيمية.

- الإمام، شيخ الإسلام. ولد في حران في يوم الإثنين ١٠ ربيع الأول سنة (٦٦١هـ).
- تحول مع ابيه إلى دمشق، وهناك نبغ واشتهر.
- طُلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها، فقصدها، فتعصب عليه جماعة من أهلها فسجن مدة، ونقل إلى الإسكندرية.
- ثم أطلق فسافر إلى دمشق سنة ٧١٢ هـ واعتقل بها سنة ٧٢٠ وأطلق
- ثم أعيد، ومات معتقلا بقلعة دمشق ليلة الإثنين ٢٠ ذي القعدة سنة (٧٢٨هـ)، فخرجت دمشق كلها في جنازته.
- له مؤلفات كثيرة يطول المقام عن ذكرها.

ثانياً: اسم الفتوى:

هذه الفتوى جاءت بعدة أسماء، وهذه الأسماء سمّاها بها مؤلفها، فقد سماها: (المسألة الحموية)[٢]، وفي مواضع كثيرة أخرى سماها: (الفتوى الحموية)[٣]، والاسم المشهور لها:(الفتوى الحموية الكبرى) كما ذكر ذلك ابن عبدالهادي تميزاً لها عن الحموية الصغرى[٤].

---

(١) انظر: فوات الوفيات ١/ ٣٥ – ٤٥، الدرر الكامنة ١/ ١٤٤، البداية والنهاية ١٤/ ١٣٥

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: ١٨٠/٣، ٢٠٦/٣

(٣) انظر على سبيل المثال لا الحصر : مجموع الفتاوى: ٢٢٧/٣، بيان تلبيس الجهمية: ٥/ ٤٥٧

(٤) انظر: العقود الدرية:٨٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

وأما سبب تسميتها بهذا الاسم(الحموية) فنسبة إلى البلد التي جاء منها السؤال، فكتب لهم الجواب، وهي(حماة) البلدة المشهورة في الشام[٥]. ولهذا نظائر عند ابن تيمية: فالتدمرية نسبة إلى (تدمر)، والواسطية نسبة إلى (واسط).

ثالثاً: زمن التأليف:

أُلفت عام(٦٩٨هـ) كما ذكر ذلك هو، حيث قال:" فإني كنت سئلت من مدة طويلة، بعيد سنة تسعين وستمائة عن الآيات والأحاديث الواردة في صفات الله، في فتيا قدمت من حماة، فأحلت السائل على غيري، فذكر أنهم يريدون الجواب مني لا بد، فكتبت الجواب في قعدة بين الظهر والعصر"[٦]، وقد ذكر ذلك أيضاً ابن عبد الهادي في العقود الدرية[٧].

رابعاً: سبب التأليف:

جُل رسائل شيخ الإسلام لم يكن يؤلفها ابتداء، بل تكون بحسب الأحوال: فإما رداً لضلالة انتشرت، أو إجابة لسؤال ورد عليه، وهذا هو الغالب، يقول الشيخ رحمه الله:" أما الكتب، فما كتبت إلى أحد كتاباً ابتداءً أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية وغيرهم"[٨].

ومن ذلك هذه الفتوى فإنها إجابة لسؤال ورده من أهل (حماة)[٩].

خامساً: موضوع الفتوى العام:

موضوعها العام هو: في تقرير مذهب السلف في الصفات، والتدليل على صحته، والرد على المخالفين في ذلك وخاصة متأخري الأشاعرة.

---

(٥) انظر: بيان تلبيس الجهمية: ٤/١، العقود الدرية: ٨٣

(٦) بيان تلبيس الجهمية: ٤/١

(٧) ص٨٣

(٨) انظر: مجموع الفتاوى:١٦١/٣

(٩) انظر مقدمة الفتوى: ١٧٥

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

سادساً: طريقته في كتابة الفتوى:

من المعلوم أن المؤلف رحمه الله له طريقة مميزة في التأليف والكتابة، ولكثرة مؤلفاته ورسائله تنوع أسلوبه وطريقته بحسب المقام ونوع العلم المتناول، والغرض من الرسالة والكتاب.

ومن أجل بيان طريقة المؤلف في تأليف هذه الرسالة، يحسن مقارنتها ببعض نظائرها —من جهة الموضوع والعلم– من تآليف الإمام رحمه الله.

ولذلك عقدت **مقارنة سريعة** بين هذه الفتوى، ورسالة (العقيدة الواسطية) و(الرسالة التدمرية)؛ لأن موضوعاتها متقاربة، فكلها أتت لتقرير معتقد السلف، وهي من الرسائل المعتمدة في بابها عند المؤلف وأصحابه، وهي أيضاً من الرسائل المشهورة والمعروفة قديماً وحديثاً، ولذلك نرى عناية الوسط العلمي بها – وخاصة في هذا الوقت– إما اختيارها كمقررات دراسية في بعض المعاهد والجامعات، أو متون معتمدة في الدروس العلمية في المساجد والدورات، او تأليفاً بمؤلفات من باب البيان والشرح والتعليق.

ومن خلال النظر السريع في الرسائل الثلاث والمقارنة بينها، يمكن أن نجمل طريقة كل منها على النحو التالي:

– العقيدة الواسطية:

١– عباراتها وأسلوبها بسيط وواضح يدركه كل أحد، ولعل ذلك يعود لسبب تأليفها، وهو: كتابة معتقدٍ لطالبها يعتقده هو وأهل بيته(١٠)، فاقتضى المقام ذلك.

٢– موضوعات الرسالة شاملة لكل مسائل الاعتقاد.

٣– اكتفى بالأدلة النقلية عن الأدلة العقلية مراعاة للمقام.

٤– عدم التعرض لشبهات المخالفين، فضلاً عن مناقشتها وردها.

٥– عدم النقل لكلام احد من العلماء.

---

(١٠) انظر: مجموع الفتاوى:١٦٤/٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

٦- التزم مؤلفها في ألفظها الألفاظ الشرعية الواردة في الكتاب والسنة، وأعرض عن الألفاظ المجملة أو المشكلة، وقد نبه رحمه الله على ذلك في المناظرة الواسطية(١١).

٧- الاختصار وعدم الإطالة، ولذلك كانت الرسالة في (٣٠) وجه(١٢).

لهذه الأمور كانت الواسطية أشبه ما تكون بالمتن العلمي الذي يمكن حفظه، ويحتاج إلى شرح وبيان.

- الفتوى الحموية:

١- كانت عبارة الكتاب وأسلوبه متوسطاً، ليس بالبسيط ولا العميق، يُدرك بالتأمل والنظر.

٢- تعرض فيها لشبهات المخالفين وتتبعها ونقدها بكل الطرق.

٣- استخدم الأدلة العقلية بإزاء الأدلة النقلية في التقرير والرد.

٤- استخدم الأساليب الجدلية في بعض الأحيان للرد والإقناع.

٥- أكثر من النقول عن السلف وغيرهم؛ لأن المقام يقتضي ذلك.

٦- توسع من جهة الألفاظ في كتابة الرسالة، فلم يتقيد بالألفاظ الشرعية بل أتى بها وبغيرها بما يحتاجه المقام.

٧- الطول وعدم الاختصار، ولهذا كانت في(١١٥)وجه(١٣).

- الرسالة التدمرية:

١- وضوح موضوع الرسالة وفكرتها كما يظهر في المقدمة وهو الحديث عن الأصلين(التوحيد والصفات، الشرع والقدر).

---

(١١) انظر: المناظرة الواسطية ضمن مجموع الفتاوى:٣/١٦٥-١٦٦

(١٢) كما في مجموع الفتاوى: ٣/ ١٢٩-١٥٩

(١٣) كما في مجموع الفتاوى: ٥/ ٥-١٢٠.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

٢-كانت عبارة الكتاب وأسلوبه عميقاً، ولذلك يحتاج القارئ لها والباحث فيها على سابق علم وخبره بمؤلفات الشيخ، وكذلك علم بموضوع الكتاب ومصطلحاته.

٣- حسن ترتيب الرسالة، حيث بدأ بذكر موضوع الكتاب وهو الحديث عن قضيتين بدأ بالأولى (التوحيد والصفات) وقررها، ثم ذكر أن بيانها يحصل بأصلين ومثلين وقواعد، ثم انتقل إلى القضية الثاني(الشرع والقدر) وختم بها الرسالة، وبينها أحسن بيان.. وكل ما سبق من التقاسيم نص عليه.

٤- استخدم الأدلة العقلية بإزاء الأدلة النقلية في التقرير والرد –كالحموية-، لكن بشكل أوضح وأظهر واطول.

٥- استخدم الأساليب الجدلية للرد والإقناع.

٦- لم يكثر من النقول كما هو عليه الحال في الحموية.

٧- توسع من جهة الألفاظ في كتابة الرسالة –كما هو الحال بالحموية-، فلم يتقيد بالألفاظ الشرعية –كالواسطية- بل أتى بها وبغيرها بما يحتاجه المقام.

٨- الطول وعدم الاختصار، حيث هي أطول هذه الرسائل الثلاث، ولهذا كانت في(١٢٨) وجه[١٤]

*** وبعد هذا العرض السريع والمختصر، يحسن أن نذكر وجوه الاتفاق والاختلاف بين هذه الرسائل، على النحو التالي:**

١- من جهة السبب الباعث للتأليف: اتفقت كلها على أنها إجابة لسؤال ورد للشيخ.

٢-من جهة نوع العلم المكتوب فيها: فكلها في باب المعتقد، وجاءت لنصرة المذهب الحق، مذهب السلف أهل السنة والجماعة.

٣- من جهة أسلوب الكتابة واللغة العلمية: فالواسطية بسيط، والحموية متوسط، والتدمرية اعمق.

٤-من جهة الموضوعات: فالواسطية أشمل وأكثر موضوعات حيث شملت أبواب المعتقد، وبعدها التدمرية حيث شملت التوحيد والقدر، والحموية اقتصرت على باب الصفات.

---

(١٤) انظر مجموع الفتاوى: ٣/ ١-١٢٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

٥- من جهة الاستدلال: فالواسطية اكتفى بالدليل الشرعي ولذلك جاءت أحرفها بالألفاظ الشرعية، بخلاف الحموية والتدمرية فاستخدم الأدلة العقلية بإزاء الأدلة النقلية، ولذلك توسع في العبارات والمصطلحات؛ لأن المقام يقتضي ذلك.

٦- من جهة النقول والآثار: فالواسطية خلت من ذلك، بخلاف الحموية والتدمرية فقد نقل فيها آثار عن السلف في تقرير المعتقد، ونقوله في الحموية أكثر بشكل أوضح وأظهر.

٧- من جهة الحجاج والجدل العلمي: الواسطية خلت من ذلك واكتفت بالتقرير، أما الحموية والواسطية فجمعت بين التقرير والرد على تفاوت بينهما.

٨- من جهة الحجم: فالواسطية أقلها، والحموية وسط بينهما، والتدمرية أطولها.

وأما مرتبة كل كتاب في التدريس:

فالواسطية: أول من جهة التدريس، لبساطة الأسلوب، وشمول الموضوعات، وعدم الدخول في الشبهات، والاختصار.

أما **الحموية:** فتكون في مرحلة متوسطة، بعد أن يتعلم أصول العلم ومهماته وأولياته.

أما **التدمرية:** فتكون في مرحلة متقدمة، بعد استقرار العلم عند المتعلم، وإتقانه للمعتقد، وإدراكه للمصطلحات العلمية، ومعرفته بالخلاف العقدي.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

مقاصد الفتوى الحموية الكبرى

توطئة:

قبل الحديث عن مقاصد هذه الفتوى يحسن الوقوف على معنى (مقاصد).

فالمقاصد جمع مقصَد، وأصلها قصد، يقول ابن جني: "أصل (ق ص د) ومواقعها في كلام العرب: الاعتزام والتوجّه والنهود والنهوض نحو الشيء"(١٥).

والمراد بها –في هذا البحث– المعنى اللغوي، أي الباعث والدافع للتأليف الذي نهض بالعالم واعتزمه لكي يضع مؤلفاً.

وقد عدَّ ابن خلدون في المقدمة سبعة مقاصد لا تخرج تآليف العلماء عنها، **أهمها**(١٦):

١– استنباط العلم بموضوعه وتقسيم أبوابه وفصوله وتتبّع مسائله.

٢– أن يقف على كلام الأوّلين وتآليفهم فيجدها مستغلقة على الأفهام، ويفتح الله له في فهمها، فيحرص على إبانة ذلك لغيره.

٣– أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأٍ في كلام المتقدّمين ممّن اشتهر فضله وبعد في الإفادة صيته، ويستوثق في ذلك بالبرهان الواضح الّذي لا مدخل للشكّ فيه، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده، إذ قد تعذّر محوه ونزعه بانتشار التأليف في الآفاق والأعصار، وشهرة المؤلّف ووثوق الناس بمعارفه، فيودع ذلك الكتاب ليقف على بيان ذلك.

٤– أن تكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتّبة في أبوابها ولا منتظمة، فيقصد المطّلع على ذلك أن يرتّبها ويهذّبها.

---

(١٥) تاج العروس:٥/١٩٠

(١٦) انظر: تاريخ ابن خلدون: ١/٧٣١-٧٣٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

وهذه الفتوى أتت على هذه المقاصد التي ذكرها ابن خلدون وزيادة.

وقد اشتملت – بحكم طولها– على مقاصد عديدة، جاءت على نسق متوالي، كل مقصد يمهد لما بعده، فخرجت الفتوى محكمة في تأليفها، منتظمة في أفكارها، متسلسة في عقدها.

وقد وقفت على **عشرة مقاصد** لهذه الفتوى منتظمة تحت ثلاثة مباحث، هي كما يلي:

المبحث الأول: بيان صحة طريق مذهب السلف وفساد غيره

سلك رحمه الله للتدليل على صحة طريق مذهب السلف في باب الصفات الذي وصل إلينا، ببيان سنده وسند ما يقابله وهي مقالة التعطيل مبيناً صلة المتأخرين بالأوائل؛ ليتضح مدى الفارق بين الطريقين والسبيلين، ثم ختم بذكر الكتب التي نقلت مذهب السلف بالرواية والإسناد، و ذلك كله في أربعة مقاصد:

المقصد الأول: بيان إسناد مذهب السلف في باب الصفات

ابتداءً قصد المؤلف رحمه الله بيان إسناد مذهب السلف في هذا الباب، وأنه إسناد متصل بالنبي صلى الله عليه وسلم، فالصحابة رضي الله عنهم تلقوه عن النبي صلى الله عليه وسلم، والتابعون تلقوه عن الصحابة، وهكذا من جاء بعدهم من سلف هذه الأمة جيلاً بعد جيل، وهذا يشهد لصحة مذهبهم، وأنه واجب الاتباع.

يقول رحمه الله: " قولنا فيها ما قاله الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وما قاله أئمة الهدى بعد هؤلاء الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهذا هو الواجب على جميع الخلق في هذا الباب وغيره"(١٧).

ثم بيّن رحمه الله هذا المقصد بأوجه من النظر والعقل ملزمة، تتضح فيما يلي:

١- أن مقتضى الحكمة من بعث الرسول صلى الله عليه وسلم، يلزم منه عدم ترك باب الايمان بالله واليوم الآخر ملتبساً مشتبهاً.

---

(١٧) الفتوى الحموية: ١٧٧

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

يقول رحمه الله:" فإن الله بعث محمدًا صلى الله عليه وسلم بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيًا إليه بإذنه وسراجًا منيرًا، وأمره أن يقول: {قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ} [سورة يوسف:١٠٨]، فمن المحال في العقل والدين أن يكون السراج المنير الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمر الناس أن يردُّوا ما تنازعوا فيه من دينهم إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله وإلى سبيله بإذنه على بصيرة، وقد أخبر أنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته ـ محال مع هذا وغيره ـ أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله والعلم به ملتبسًا مشتبهًا، فلم يميز بين ما يجب لله من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه"(١٨).

٢- اذا كان النبي صلى الله عليه وسلم قد بيّن لأمته كل شيء فيما يحتاجونه في أمور دينهم ومعاشهم، فباب الإيمان بالله واليوم الآخر أولى بالتبيين والإحكام.

يقول رحمه الله:" فإن معرفة هذا(باب الإيمان واليوم الآخر) أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب، وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الكتاب اعتقادًا وقولاً؟! ومن المحال أيضًا أن يكون النبي صلى الله عليه وسلم قد علَّم أُمَّتَه كل شيء حتى الخراءة، وقال: «تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك»... وقال أبو ذر رضي الله عنه: «لقد توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»، محال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين ـــ وإن دقت ـــ أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى

(١٨) الفتوى الحموية: ١٧٧-١٧٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

مُسكة من إيمان وحكمة، أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول صلى الله عليه وسلم على غاية التمام،"[١٩].

٣- اذا تبين أن النبي صلى الله عليه وسلم قد وضح هذا الباب غاية البيان، فإن الصحابة ومن جاء بعدهم من القرون الفاضلة، نقلوه كما نقلوا غيره من غير زيادة ولا نقصان، وهذا مقتضى خيريتهم على باقي القرون.

يقول رحمه الله: " إذا كان قد وقع ذلك منه (بيان النبي صلى الله عليه وسلم لباب الايمان واليوم الآخر)، فمن المحال أن يكون خير أمته وأفضل قرونها قصروا في هذا الباب، زائدين فيه أو ناقصين عنه"[٢٠].

٤- أنه يلزم على القول بغير هذا القول لوازم باطلة، اظهرها أن أصحاب القرون الفاضلة إما أن يكونوا غير عالمين بالحق في هذا الباب، أو قائلين به لكن بالباطل، وكلاهما محال.

يقول رحمه الله: " من المحال أيضًا أن تكون القرون الفاضلة ـ القرن الذي بعث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ـــ كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق وقول خلاف الصدق. وكلاهما ممتنع". ثم وضح وجه الامتناع في حقهم فقال:" أما الأول فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب والسؤال عنه ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه، أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته. وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر. وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية، فكيف يتصور مع قيام هذا المقتضى ـــ الذي هو من أقوى المقتضيات ـــ أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم. هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق، وأشدهم إعراضًا عن الله، وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا، والغفلة عن ذكر الله، فكيف يقع من أولئك؟!

---

(١٩) الفتوى الحموية: ١٧٨-١٨١

(٢٠) الفتوى الحموية: ١٨١-١٨٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه، فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم"[٢١].

٥- ما سبق تقريره يلزم منه إبطال المقولة المشهورة عند المتأخرين (طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أعلم وأحكم)، وقد بنوها على مقدمتين فاسدتين:

الأولى: أنهم ظنوا ان طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والسنة، من غير فقه لذلك بمنزلة الأميين الذين قال فيهم: {وَمِنْهُمْ أُمِّيُّونَ لَا يَعْلَمُونَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ } [سورة البقرة:٧٨]، وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات[٢٢].

الثانية: اعتقادهم أنه ليس في نفس الأمر صفة دلت عليها هذه النصوص، فلما اعتقدوا انتفاء الصفات في نفس الأمر ـ وكان مع ذلك لا بد للنصوص من معنًى ـ بقوا مترددين بين الإيمان باللفظ وتفويض المعنى ـ وهي التي يسمونها طريقة السلف ـ وبين صرف اللفظ إلى معان بنوع تكلف ـ وهي التي يسمونها طريقة الخلف ـ فصار هذا الباطل مركبًا من فساد العقل والكفر بالسمع، فإن النفي إنما اعتمدوا فيه على أمور عقلية ظنوها بينات وهي شبهات، والسمع حرفوا فيه الكلام عن مواضعه[٢٣].

والجواب على هذه المقالة يكون بأوجه، أهمها وجهين:

أ- أنه يلزم على هذه المقالة نتيجة خطيرة باطلة وهي: " استجهال السابقين الأولين، واستبلاههم، واعتقاد أنهم كانوا قومًا أميين، بمنزلة الصالحين من العامة، لم يتبحروا في حقائق العلم بالله، ولم يتفطنوا لدقائق العلم الإلهي، وأن الخلف الفضلاء حازوا قصب السبق في هذا كله"[٢٤].

---

(٢١) الفتوى الحموية: ١٨٢-١٨٤

(٢٢) انظر: الفتوى الحموية: ١٨٨

(٢٣) الفتوى الحموية: ١٨٩-١٩٠ بتصرف يسير

(٢٤) الفتوى الحموية: ١٩٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

ب- أن من يقولون إنهم أعلم وأحكم هم متحيرون في هذا الباب مضطربون فيه، فلما أوصلهم قولهم إلى هذه النهاية عُلم بالضرورة بطلان طريقهم؛ لأن الحق لا يوصل إلا إلى الهدى والنور. ثم ضرب أمثلة لذلك بحال كبار أئمتهم كالشهرستاني والرازي والجويني والغزالي(٢٥).

٦- بعدما قرر رحمه الله مذهبه بالدلائل العقلية وما يلزم على خلافه من اللوازم الباطلة، ضرب مثالٍ يؤكد على صدق ما ذكره، وبطلان مذهب المخالف، وهذا المثال هو (صفة العلو)، حيث بيَّن أن الكتاب والسنة وكلام السلف نثرهم وشعرهم، النص منه والظاهر، متظافر كله على معنىً بيّنٍ للعلو، وهو: أن الله فوق كل شيء، وعليٌّ على كل شيء، وأنه فوق العرش، وأنه فوق السماء... وفوق ذلك كله لم يثبت عنهم حرف واحد يخالف ذلك، لا نصًا ولا ظاهرًا، ولم يقل أحد منهم قط: إن الله ليس في السماء، ولا أنه ليس على العرش، ولا أنه بذاته في كل مكان، ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا متصل ولا منفصل، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصبع، ونحوها(٢٦).

٧- ختم رحمه الله هذا المقصد بالدرس المستفاد مما سبق تقريره، وهو: أن طريق الهدى هو باتباع الكتاب والسنة وسلف الأمة، والضلال في نقيضه.

يقول رحمه الله: " قدمت هذه المقدمة؛ لأن من استقرت هذه المقدمة عنده، علم طريق الهدى أين هو في هذا الباب وغيره. وعُلم أن الضلال والتهوّك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا صلى الله عليه وسلم من البيّنات والهدى، وتركهم البحث عن طريق السابقين والتابعين والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه، ولشهادة الأمة على ذلك"(٢٧).

وما قرره رحمه الله في هذا المقصد المهم، تشهد له الآثار السلفية وكلام أهل العلم المتقدمين، ومن ذلك:

---

(٢٥) انظر: الفتوى الحموية: ١٩١-١٩٥

(٢٦) انظر: الفتوى الحموية: ٢٠١-٢٢١

(٢٧) الفتوى الحموية: ٢٠١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

– ما أخرجه الدارقطني بسنده إلى عباد بن العوام: قدم علينا شريك بن عبد الله، فقلنا: إن عندنا قوماً من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث: «إن الله عز وجل ينزل إلى سماء الدنيا»[٢٨] ، «وإن أهل الجنة يرون ربهم»[٢٩] ، فحدثني شريك بنحو من عشرة أحاديث في هذا وقال: «أما نحن فأخذنا ديننا عن أبناء التابعين عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم عمن أخذوا»[٣٠].

– وهذا الإمام اللالكائي في مقدمة كتابه العظيم (شرح أصول اعتقاد اهل السنة) يذكر في مقدمته منهجه الذي سار فيه في تقرير عقيدة السلف فيقول: " أستدل على صحة مذاهب أهل السنة بما ورد في كتاب الله تعالى فيها، وبما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن وجدت فيهما جميعا ذكرتهما، وإن وجدت في أحدهما دون الآخر ذكرته، وإن لم أجد فيهما إلا عن الصحابة الذين أمر الله ورسوله أن يقتدى بهم، ويهتدى بأقوالهم، ويستضاء بأنوارهم؛ لمشاهدتهم الوحي والتنزيل، ومعرفتهم معاني التأويل، احتججت بها، فإن لم يكن فيها أثر عن صحابي فعن التابعين لهم بإحسان، الذين في قولهم الشفاء والهدى، والتدين بقولهم القربة إلى الله والزلفى، فإذا رأيناهم قد أجمعوا على شيء عولنا عليه، ومن أنكروا قوله أو ردوا عليه بدعته أو كفروه حكمنا به واعتقدناه. ولم يزل من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا هذا قوم يحفظون هذه الطريقة ويتدينون بها، وإنما هلك من حاد عن هذه الطريقة لجهله طرق الاتباع"[٣١].

– ويقول أبو المظفر السمعاني رحمه الله في كتابه" الانتصار لأهل الحديث" مبينا سند عقيدة السلف أهل الحديث:"...غير أن الله أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفاً عن سلف، وقرناً عن قرن، إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون من أصحاب رسول الله

(٢٨) أخرجه مسلم، ح (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة
(٢٩) أخرجه مسلم، ح (١٨١)، من حديث صهيب
(٣٠) الصفات للدراقطني، ت: الغنيمان: ٤٣، وقال الألباني عن هذا الأثر: هذا اسناد صحيح. انظر: مختصر العلو للذهبي: ١٤٩
(٣١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: ٢٩/١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

صلى الله عليه وسلم، وأخذه أصحاب رسول الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس من الدين المستقيم، والصراط القويم، إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث.."(٣٢).

والآثار في هذا كثيرة، وسينقل المؤلف رحمه الله طرفاً منها في هذه الفتوى كشواهد على ما قرره، وكلها تبين لنا أن مذهب السلف، مذهبٌ متصل سنده بالرسول صلى الله عليه وسلم، وعنه تلقوا علم هذا الباب باب الإيمان بالله واليوم الآخر.

(٣٢) الانتصار لأهل الحديث: ٤٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

المقصد الثاني: بيان إسناد مقالة التعطيل

بعد أن ذكر رحمه الله إسناد مقالة السلف في الصفات، وأنها متصلة بالرسول صلى الله عليه وسلم، ذكر ما يقابلها وهي مقالة التعطيل –من باب المقارنة–، وأن منتهى اسنادها ومبتدأه كان قوم أجمع السلف على ذمهم، بل وحتى متكلمة الصفاتية ذموهم، وهم المعتزلة والجهمية الأوائل الذين أخذوها من تلامذة اليهود وضُلّال الصابئة.

يقول رحمه الله:" ثم أصل هذه المقالة – مقالة التعطيل للصفات – إنما هو مأخوذ عن تلامذة اليهود والمشركين وضلال الصابئين؛ فإن أول من حفظ عنه أنه قال هذه المقالة في الإسلام هو الجعد بن درهم، وأخذها عنه الجهم بن صفوان؛ وأظهرها فنسبت مقالة الجهمية إليه، وقد قيل إن الجعد أخذ مقالته عن أبان بن سمعان، وأخذها أبان عن طالوت بن أخت لبيد بن الأعصم، وأخذها طالوت من لبيد بن الأعصم اليهودي الساحر الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم، وكان الجعد هذا ـــ فيما قيل ـــ من أهل حرَّان وكان فيهم خلق كثير من الصابئة والفلاسفة... ومذهب النفاة من هؤلاء(الصابئيين) في الرب: أنه ليس له إلا صفات سلبية أو إضافية أو مركبة منهما... فيكون الجعد قد أخذها عن الصابئة الفلاسفة... وأخذها الجهم أيضًا – فيما ذكره الإمام أحمد وغيره – لما ناظر السمنية بعض فلاسفة الهند، وهم الذين يجحدون من العلوم ما سوى الحسيات. فهذه أسانيد جهم ترجع إلى اليهود والصابئين والمشركين، والفلاسفة الضالين "(٣٣).

وهذا السند الذي ذكره رحمه الله لمقالة التعطيل وتأثر أصحابها بتلامذة اليهود وضلال الصابئة والفلاسفة، ذكره غير واحد من العلماء المتقدمين، ومن ذلك:

أن الإمام الحافظ إبراهيم بن محمد الغسيلي (٢٩٣هـ) سئل: ممن أخذ ابن أبي دؤاد؟ فقال: من بشر المريسي، وبشر المريسي أخذه من جهم بن صفوان، وأخذه جهم من الجعد بن درهم، وأخذه جعد بن درهم من أبان بن سمعان، وأخذه أبان من طالوت ابن أخت لبيد وختنه، وأخذه طالوت من لبيد بن أعصم، اليهودي

(٣٣) الفتوى الحموية: ٢٣٢-٢٤١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

الذي سحر النبي صلى الله عليه وسلم. وكان لبيد يقرأ القرآن، وكان يقول بخلق التوراة، وأول من صنّف في ذلك طالوت، وكان طالوت زنديقا وأفشى الزندقة، ثم أظهره جعد بن درهم[٣٤]".

ويقول الملطي(٣٧٧هـ): "وإنما سموا جهمية؛ لأن الجهم بن صفوان كان أول من اشتق هذا الكلام من كلام السمنية، صِنفٍ من العجم من ناحية خراسان، وكانوا شككوه في دينه حتى ترك الصلاة أربعين يوماً، وقال: لا أصلي لمن لا أعرفه، ثم اشتق هذا الكلام وبنى عليه مَن بعده"[٣٥].

بل أن هذه القضية –تأثر المعطلة بالفلاسفة– ذكرها بعض كبار علماء الأشاعرة:

فهذا أبو الحسن الأشعري (٣٢٤هـ) حين تكلم عن مذهب المعتزلة في الصفات ذكر تأثرهم في الفلاسفة، يقول رحمه الله:" الحمد لله الذي بصرنا خطأ المخطئين، وعمى العمين، وحيرة المتحيرين، الذين نفوا صفات رب العالمين، وقالوا أن الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه لا صفات له وأنه لا علم له ولا قدرة ولا حياة له ولا سمع له ولا بصر له ولا عز له ولا جلال له ولا عظمة له ولا كبرياء له، وكذلك قالوا في سائر صفات الله عز وجل التي يوصف بها لنفسه، **وهذا قول أخذوه عن إخوانهم من المتفلسفة** الذين يزعمون أن للعالم صانعاً لم يزل ليس بعالم ولا قادر ولا حي ولا سميع ولا بصير ولا قديم وعبروا عنه بأن قالوا: نقول عين لم يزل ولم يزيدوا على ذلك غير أن **هؤلاء الذين وصفنا قولهم من المعتزلة في الصفات** لم يستطيعوا أن يظهروا من ذلك ما كانت الفلاسفة تظهره فأظهروا معناه بنفيهم أن يكون للبارئ علم وقدرة وحياة وسمع وبصر"[٣٦].

وكذلك الشهرستاني ذكر ذلك في مواضع كثيرة –يطول ذكرها– عند تقريره لمذاهب علماء المعتزلة في الصفات، وتأثرهم بالفلاسفة ومتابعتهم لهم في مقالة التعطيل[٣٧].

---

(٣٤) تاريخ دمشق: ٧٢/٩٩-١٠٠، وانظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٦/١٢١، البداية والنهاية: ٩/٣٥٠

(٣٥) التنبيه والرد: ٩٩

(٣٦) مقالات الإسلاميين ت ريتر: ٤٨٣

(٣٧) انظر: الملل والنحل: ١/ ٢٩، ٤٦، ٧٥، ٨٠، نهاية الإقدام: ٩١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

وأيضاً الغزالي في المنقذ من الضلال[٣٨].

وهذا التقرير منه رحمه الله ببيان سند مقالة التعطيل، القصد منه ان يصل لأمرين:

١- أن هذه المقالة ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ولا كلام السلف، وإنما أخذها أصحابها من الفلاسفة.

٢- أن أصحاب هذه المقالة أجمع السلف وحتى متكلمة الصفاتية كالأشاعرة على ذمهم والرد عليهم، ولهذا تجد كثيراً من الردود في كتب الأشاعرة متوجهة إلى طائفة المعتزلة.

يقول رحمه الله خاتماً هذا المقصـــد:" وإذا كان أصـــل هذه المقالة – مقالة التعطيل والتأويل- مأخوذًا عن تلامذة المشركين، والصابئين، واليهود، فكيف تطيب نفس مؤمن، بل نفس عاقل أن يأخذ سبل هؤلاء المغضوب عليهم والضالين، ويدع سبيل الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين"[٣٩].

---

(٣٨) انظر: المنقذ من الضلال: ١٥٠

(٣٩) الفتوى الحموية: ٢٦٣-٢٦٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

المقصد الثالث: بيان صلة متكلمة الصفاتية بالجهمية:

بعدما تبين ما سبق وتقرر، فإنه رحمه الله يريد هنا أن يبين صلة متأخري أهل الكلام (متكلمة الصفاتية) – كالكلابية والأشاعرة والماتريدية–بمن قبلهم من الجهمية والمعتزلة الأوائل أصحاب مقالة التعطيل السالفة الذكر، – وهذا مقصد مهم عنده– ليبين رحمه فساد مذهب وتأويلات هؤلاء المتأخرين، وأنه لا فرق في حقيقة المذهب بينهم وبين الأوائل المجمع على ضلالهم.

يقول رحمه الله :" وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس – مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب التأويلات وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه (تأسيس التقديس) ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء... هي بعينها تأويلات بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، ... فإنما بينت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات بشر المريسي، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتابًا سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه من التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول **من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته،** ثم رد عثمان بن سعيد بكلام إذا طالعه العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، **وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم** "(٤٠).

ثم بيّن رحمه الله غرضه من هذه الصلة، وهو أنه ما وقع من إجماع السلف على ذم المريسية يقع كذلك على مذهب هؤلاء المتأخرين.

---

(٤٠) الفتوى الحموية: ٢٤٥-٢٥١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

يقول رحمه الله:" ثم إذا رأى الأئمة – أئمة الهدى – قد أجمعوا على ذم المريسية وأكثرهم كفروهم أو ضللوهم، وعلم أن هذا القول الساري في هؤلاء المتأخرين هو مذهب المريسي، تبين الهدى لمن يريد الله هدايته"(٤١).

وتأكيد الإمام ابن تيمية على هذا المقصد– صلة هؤلاء المتأخرين بالمتكلمين الأوائل– هو لبُّ الفتوى، لأن الإشكال الكبير في باب الأسماء والصفات ليس مع الجهمية والمعتزلة الأوائل– وإن كانوا هم الأصل في هذا الباب–، لأن هؤلاء تمايزوا عن أهل السنة وعُلم عدم انتسابهم لهم، واشتهر رد علماء السلف عليهم بل حتى بعض الأشاعرة ردوا عليهم –كما مر–. إنما الإشكال في متكلمة الصفاتية – الكلابية والأشاعرة والماتريدية، ومن تابعهم على مذهبهم كبعض فقهاء المذاهب– لانتسابهم للسنة وعنايتهم بالرد على المعتزلة، فيقع الاشتباه فيهم.

يقول رحمه الله:" والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء (متكلمة الصفاتية)، إذ كان نفور الناس عن الأَوَّلين مشهورًا، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا"(٤٢).

(٤١) الفتوى الحموية:٢٥٢

(٤٢) الفتوى الحموية: ٢٨٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

المقصد الرابع: التعريف بالكتب التي نقلت أقوال السلف:

لما بيّن رحمه الله صحة مذهب السلف وفساد مذهب المخالفين، أحال على الكتب التي نقلت أقوال السلف في هذا الباب لمن أراد كلامهم، وهذا من حسن التصنيف وتمامه.

فذكر أمهات كتب أهل السنة التي عُنيت بنقل أقوال السلف في هذا الباب، مثل:

كتاب (شرح أصول اعتقاد أهل السنة) للالكائي(٤١٨هـ)، وكتاب (الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية) لابن بطة (٣٧٨هـ)، وكتاب (السنة) لأبي ذر الهروي (٤٣٥هـ)، وكتاب (الوصول إلى معرفة الأصول) لأبي عمر الطلمنكي (٤٢٩هـ)، وكتاب (الأسماء والصفات) للبيهقي (٤٥٨هـ)، وكتاب (السنة) للطبراني(٣٦٠هـ)، وكتاب (السنة) لأبي الشيخ الأصبهاني(٣٦٩هـ)، وكتاب (السنة) لابن مندة (٣٩٥هـ)، وكتاب (السنة) لأبي أحمد العسال الأصبهاني (٣٤٩هـ)، وكتاب (السنة) للخلال (٣١١هـ)، وكتاب(التوحيد) لابن خزيمة (٣١١هـ)، وكتاب (الرد على الجهمية) وأحاله رحمه الله على "جماعة" كلهم سموا كتبهم بهذا الاسم، وغيرها كثير[٤٣].

وكذلك أشار إلى من كتب في مجمل الاعتقاد، أو له كلام فيه من الأئمة المتقدمين والمتأخرين[٤٤]، مثل:

كلام نعيم بن حماد الخزاعي (٢٢٩هـ)، وكلام الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، وإسحاق بن راهويه (٢٦١هـ)، ويحيى بن يحيى النيسابوري (٢٢٦هـ)، وعبدالله بن المبارك (١٨١هـ)...

وأغلب هذه الكتب التي أحال عليها، أو الكلام ومجمل الاعتقاد للأئمة الذي أشار اليه، نقل رحمه الله بعضاً منه في آخر الفتوى حين ذكر أقوال السلف في الصفات.

وممن نقل منه بحرفه –أيضاً– وتوسع في النقل والاستقصاء: ابن القيم رحمه الله في كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية)، والذهبي رحمه الله في كتابه (العلو للعلي الغفار).

---

(٤٣) انظر تفاصيل هذه الكتب، المطبوع منها والمخطوط في الفتوى الحموية، ت: التويجري: ٢٥٢-٢٦٢

(٤٤) انظر: الفتوى الحموية: ٢٦٢-٢٦٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

وقبل أن نختم الكلام في هذا المقصد، يحسن ان يُجاب على إشكال قد يورد على كتاب ذكره رحمه الله ضمن الكتب التي أحال عليها في نقل مذهب السلف، وهو كتاب الأسماء والصفات للبيهقي، حيث أن البيهقي متأثر بآراء أهل الكلام ومحسوب عليهم في الجملة، فكيف يجعل رحمه الله كتابه مرجعاً في أقوال السلف.

والجواب على هذا بأن يقال: أن حال الإمام البيهقي لم يكن خافياً على الامام ابن تيمية رحمه الله بدليل أنه قال في نفس الكتاب عن البيهقي:" أبو بكر البيهقي مع توليه للمتكلمين من أصحاب أبي الحسن الأشعري، وذبه عنهم"(٤٥). لكنه أحال على كتابه لموافقته لشـرطه، وهو نقل أقوال السـلف في باب الاعتقاد وعنايته بها، وهكذا كان كتب (الأسماء والصفات).

(٤٥) الفتوى الحموية: ٤٨٣-٤٨٤

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

المبحث الثاني: بيان صحة قول السلف وفساد قول غيرهم

بعد أن دلل لصحة طريق السلف بذكر السند والاتصال، وذكر منتهى سند مقالة التعطيل، شرع رحمه الله بذكر قاعدة السلف في هذا الباب، والتي هي محصل منقولات السلف ومروياتهم، فابتدأ بذكر مذهبهم، ثم تناول مذاهب المخالفين، وختم هذا المبحث بنقل أقوال السلف في هذا الباب، ليجمع بين التنظير والتطبيق، وذلك في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: بيان قاعدة السلف في باب الأسماء والصفات:

بعد أن بيّن رحمه الله اسناد مقالة السلف في باب الصفات، وأنها هي الحق الواجب الاتباع، ذكر قاعدتهم فيها، حتى تكون ميزاناً توزن به أقوال المخالفين في قربها وبعدها من مذهب السلف.

يقول رحمه الله:" القول الشامل في جميع هذا الباب أن يوصف الله بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسول الله صلى الله عليه وسلم وبما وصفه به السابقون الأولون لا يتجاوز القرآن والحديث.

قال الإمام أحمد رضي الله عنه: «لا يُوصف الله إلا بما وصف به نفسه، أو بما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم لا يتجاوز القرآن والحديث»(٤٦).

ومذهب السلف أنهم يصفون الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، ونعلم أن ما وصف الله به من ذلك فهو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي، بل معناه يُعرف من حيث يعرف مقصود المتكلم بكلامه...وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته، ولا في أفعاله، فكما يتيقن أن الله سبحانه له ذات حقيقة، وله أفعال حقيقية، فكذلك له صفات حقيقية، وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته، ولا في صفاته، ولا في أفعاله، وكل ما أوجب نقصًا أو حدوثًا فإن الله منزه عنه حقيقة، فإنه سبحانه مستحق للكمال الذي لا غاية فوقه، ويمتنع عليه

(٤٦) ذكر هذا الأثر ابن قدامة في لمعة الاعتقاد: ٧

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

الحدوث لامتناع العدم عليه، واستلزام الحدوث، سابقه العدم، ولافتقار المحدَث إلى مُحدِث، ولوجوب وجوده بنفسه سبحانه وتعالى"(٤٧).

ثم ذكر **وسطية هذه القاعدة** التي يقوم عليها مذهب السلف، وأنها وسط بين طرفين، مذهب التعطيل ومذهب التمثيل.

يقول رحمه الله:" ومذهب السلف بين التعطيل وبين التمثيل، فلا يمثلون صفات الله بصفات خلقه، كما لا يمثلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم فيعطلون أسماءه الحسنى وصفاته العلى، ويحرّفون الكلم عن مواضعه، ويلحدون في أسماء الله وآياته"(٤٨).

ثم ذكر رحمه الله **موافقة هذه القاعدة لصحيح المنقول وصريح المعقول**، بخلاف مذهب المخالفين الذين حصل لهم اضطراب في هذا الباب.

يقول رحمه الله:" واعلم أن ليس في العقل الصريح ولا في النقل الصحيح ما يوجب مخالفة الطريقة السلفية"(٤٩).

ثم بيّن رحمه الله **اضطراب مذاهب المخالفين لهذه القاعدة السلفية.**

يقول رحمه الله:" ثم المخالفون للكتاب والسنة وسلف الأمة – من المتأولين لهذا الباب – في أمر مريج"(٥٠).

ثم ضرب مثالاً على هذا الاضطراب الحاصل عند المخالفين بمسألة إنكار الرؤية والعلم والقدرة والكلام، وذكر أن سبب هذا الاضطراب عدم وجود ضابط فيما يحيله العقل مما لا يحيله.

---

(٤٧) الفتوى الحموية:

(٤٨) الفتوى الحموية: ٢٦٧

(٤٩) الفتوى الحموية: ٢٧٠-٢٧١

(٥٠) الفتوى الحموية: ٢٧٠-٢٧١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

يقول رحمه الله:" ويكفيك دليلاً على فســـاد قول هؤلاء: أن ليس لواحد منهم قاعدة مســـتمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أن العقل جوّز أو أوجب ما يدّعي الآخر أن العقل أحاله. فيا ليت شـعري بأي عقل يُوزن الكتاب والسنة، فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: «أوَكلما جاءنا رجل أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد صـلى الله عليه وسـلم لجدل هؤلاء؟»[٥١]. وكل من هؤلاء مخصـوم بما خصـم به الآخر"[٥٢].

المقصد الثاني: بيان طريقة المخالفين للسلف في باب الأسماء والصفات:

بعد ذكره رحمه الله لقاعدة السلف في هذا الباب، ذكر طريقة المخالفين لهم، ومناسبة ذلك حتى يتبين فضل مذهب السلف وتميزه على مذهب الخلف.

وقد ذكر رحمه الله أن مذهبهم ينتظم تحت ثلاثة اتجاهات لا تخرج عنها[٥٣]، وهم:

الاتجاه الأول: أهل التخييل، وهم الفلاســفة ومن تابعهم من غلاة الصــوفية والباطنية، ويقولون: " إن ما ذكره الرسـول صـلى الله عليه وسـلم من أمر الإيمان بالله واليوم الآخر، إنما هو تخييل للحقائق لينتفع به الجمهور، لا أنه بَيَّنَ به الحق، ولا هدى به الخلق، ولا أوضح الحقائق. ثم هم على قسمين:

منهم من يقول: إن الرســول صــلى الله عليه وســلم لم يعلم الحقائق على ما هي عليه. ويقولون: إن من الفلاسفة الإلهية من علمها، وكذلك من الأشخاص الذين يسمونهم أولياء من علمها، ويزعمون أن من الفلاسفة

---

(٥١) أخرج هذا الأثر أبو نعيم في حلية الأولياء: ٣٢٤/٦

(٥٢) الفتوى الحموية:٢٧٢

(٥٣) أشار ابن تيمية رحمه الله إلى هذه الثلاث اتجاهات الخارجة عن طريقة السلف في هذا الباب، في مواضع عدة من كتبه، انظر: مجموع الفتاوى: ٦٦/٤-٦٧، ٤٤٠/١٦- ٤٤٢، درء التعارض: ٨/١-١٨، بيان تلبيس الجهمية: ٤٩٣/٨، الجواب الصحيح: ٥١٩/٦-٥٢٠، ونقلها عنه من جاء بعده كتلميذه ابن القيم في الصواعق المرسلة: ٩١٨/٣-٩٢٢، ومرعي الكرمي في أقاويل الثقات: ٢٣٦، والسفاريني في لوامع الأنوار: ١١٦/١-١١٧

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

أو الأولياء من هو أعلم بالله واليوم الآخر من المرسلين، وهذه مقالة غلاة الملحدين من الفلاسفة والباطنية: باطنية الشيعة، وباطنية الصوفية.

ومن منهم من يقول: بل الرسول عَلِمَها لكن لم يُبيِّنها، وإنما تكلم بما يناقضها، وأراد من الخلق فَهْمَ ما يناقضها، لأن مصلحة الخلق في هذه الاعتقادات التي لا تطابق الحق.

ويقول هؤلاء: يجب على الرسول أن يدعو الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأبدان مع أنه باطل، ويخبرهم بأن أهل الجنة يأكلون ويشربون، مع أن ذلك باطل؛ لأنه لا يمكن دعوة الخلق إلا بهذه الطريق التي تتضمن الكذب لمصلحة العباد. فهذا قول هؤلاء في نصوص الإيمان بالله واليوم الآخر.

وأما الأعمال: فمنهم من يقرها، ومنهم من يجريها هذا المجرى، ويقول: إنما يؤمر بها بعض الناس دون بعض، ويؤمر بها العامة دون الخاصة، وهذه طريقة الباطنية الملاحدة والإسماعيلية ونحوهم"(٥٤).

وممن اشتهر عنهم هذه المقالات بأعيانهم من الفرق المنتسبة للإسلام: القرامطة وإخوان الصفا، والإسماعيلية، وغلاة الصوفية أصحاب ابن عربي وابن سبعين(٥٥).

و هذه الفرق الضالة غرضهم من هذا المذهب الباطل كما قال عبد القاهر البغدادي: "الدعوة الى دين المجوس بالتأويلات التي يتأولون عليها القرآن والسنة"(٥٦).

ولهم في الدعوة إلى باطلهم وضلالهم أساليب وحيل يطول ذكرها(٥٧).

الاتجاه الثاني: أهل التأويل: وهم المتكلمون، ويقولون:" إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول صلى الله عليه وسلم أن يعتقد الناس الباطل، ولكن قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دَلَّهم

---

(٥٤) الفتوى الحموية: ٢٧٠-٢٨٠

(٥٥) انظر مقالاتهم وشيئاً من أخبارهم في: الملل والنحل: ١/١٩١-١٩٧، الفرق بين الفرق: ٢٧٠، ٢٧٧-٢٨٩، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: ١٢/ ٢٨٩، اتعاظ الحنفاء، للمقريزي: ١/٢٥، ٢٩، والحركات الباطنية، مصطفى غالب: ٣٩، ٤٨-٤٩

(٥٦) الفرق بين الفرق: ٢٧٧

(٥٧) انظر: الفرق بين الفرق: ٢٨٢- ٢٨٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم إتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرفوا الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والمعتزلة ومن دخل معهم في شيء من ذلك"[٥٨].

وهذا الاتجاه الثاني(أهل التأويل) هم المقصودون بالرد عليه في هذه الفتوى بالدرجة الأولى؛ لأن الاتجاه الأول(أهل التخييل) نفور الناس من مذهبهم مشهور، وفساده ظاهر، بخلاف أهل التأويل فإنهم تظاهروا بنصر السنة والرد على الفلاسفة، فيلتبس أمرهم على الناس، ولذا كان الرد عليهم أولى.

يقول رحمه الله: " والذين قصدنا الرد عليهم في هذه الفتيا هم هؤلاء (أهل التأويل)، إذ كان نفور الناس عن الأَوَّلين مشهورًا، بخلاف هؤلاء، فإنهم تظاهروا بنصر السنة في مواضع كثيرة، وهم في الحقيقة لا للإسلام نصروا، ولا للفلاسفة كسروا"[٥٩].

ومما ذكره رحمه الله في خطورة هذا الاتجاه(التأويلي)، أن الاتجاه الأول (التخييلي)، وظفوا مذهب أولئك التأويلي في إثبات بعض عقائدهم الكفرية مثل نفي المعاد الجسماني، وأحتجوا عليهم بأنه: كما يسوغ تأويل نصوص الصفات وصرفها عن ظاهرها، فكذلك نصوص المعاد فالباب فيها واحد، بل الثانية أولى من جهة العقل بحسب زعمهم.

يقول رحمه الله: " أولئك الفلاسفة ألزموهم في نصوص المعاد نظير ما ادعوه في نصوص الصفات، فقالوا لهم: نحن نعلم بالاضطرار أن الرسل جاءت بمعاد الأبدان، وقد علمنا الشُّبَه المانعة منه... ويقولون لهم: معلوم أن مشركي العرب وغيرهم كانوا ينكرون المعاد، وقد أنكروه على الرسول وناظروه عليه، بخلاف الصفات، فإنه لم ينكر شيئًا منها أحد من العرب.

---

(٥٨) الفتوى الحموية: ٢٨٠-٢٨٢

(٥٩) الفتوى الحموية: ٢٨٢

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

فعلم أن إقرار العقول بالصفات أعظم من إقرارها بالمعاد، وأن إنكار المعاد أعظم من إنكار الصفات، وكيف يجوز مع هذا أن يكون ما أخبر به من الصفات ليس كما أخبر به، وما أخبر به من المعاد هو على ما أخبر به.

وأيضًا: فقد عُلم أنه صلى الله عليه وسلم قد ذمَّ أهل الكتاب على ما حرَّفوه وبدَّلوه، ومعلوم أن التوراة مملوءة من ذكر الصفات، فلو كان هذا مما حرف وبدل لكان إنكار ذلك عليهم أولى... والتوراة مملوءة من الصفات المطابقة للصفات المذكورة في القرآن والحديث، وليس فيها تصريح بالمعاد كما في القرآن. فإذا جاز أن نتأول الصفات التي اتفق عليها الكتابان، فتأويل المعاد الذي انفرد به أحدهما أولى، والثاني مما يعلم بالاضطرار من دين الرسول صلى الله عليه وسلم أنه باطل فالأول أولى بالبطلان"(٦٠).

الاتجاه الثالث: أهل التجهيل: وهم المفوضة، وفيهم كثير من المنتسبين إلى السنة وأتباع السلف، وهؤلاء يقولون: " إن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يكن يعرف معاني ما أنزل الله عليه من آيات الصفات، ولا جبريل يعرف معاني تلك الآيات، ولا السابقون الأولون عرفوا ذلك وكذلك قولهم في أحاديث الصفات: إن معناها لا يعلمه إلا الله، مع أن الرسول تكلم بهذا ابتداءً، فعلى قولهم تكلم بكلام لا يعرف معناه"(٦١).

وأما سبب الاشتباه عندهم فهو ظنهم أنهم متبعون لقوله تعالى: { وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ} [سورة آل عمران:٧]، على قراءة الوقف عند لفظ الجلالة {الله}، وهو إن كان وقف صحيح لكنهم "لم يفرقوا بين معنى الكلام وتفسيره، وبين التأويل الذي انفرد الله تعالى بعمله، وظنوا أن التأويل المذكور في كلام الله تعالى هو التأويل المذكور في كلام المتأخرين وغلطوا في ذلك"(٦٢).

ثم ذكر رحمه الله معاني التأويل المحتملة، وفرق بين التأويل الوارد في اصطلاح المتأخرين، وبين التأويل الوارد في نصوص الكتاب والسنة، وانتهى إلى أن المقصود بالتأويل على قراءة الوقف هو "الحقيقة التي يؤول الكلام إليها

(٦٠) الفتوى الحموية: ٢٨٢-٢٨٥
(٦١) الفتوى الحموية:٢٨٥-٢٨٦
(٦٢) الفتوى الحموية: ٢٨٧

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

وإن وافقت ظاهره، فتأويل ما أخبر به في الجنة من الأكل والشرب واللباس والنكاح وقيام الساعة وغير ذلك، هو الحقائق الموجودة أنفسها، لا ما يتصور من معانيها في الأذهان، ويعبر عنه باللسان، وهذا هو التأويل في لغة القرآن كما قال تعالى عن يوسف عليه السلام أنه قال: { يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأۡوِيلُ رُءۡيَايَ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَعَلَهَا رَبِّي حَقّٗاۖ } [سورة يوسف:١٠٠]. **وقال تعالى:** {هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأۡوِيلَهُۥۚ يَوۡمَ يَأۡتِي تَأۡوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبۡلُ قَدۡ جَآءَتۡ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلۡحَقِّ } [سورة الأعراف:٥٣]... **وهذا التأويل هو الذي لا يعلمه إلا الله فتأويل الصفات هو الحقيقة التي انفرد الله بعلمها، وهو الكيف المجهول الذي قال فيه السلف كمالك وغيره: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول» فالاستواء معلوم يعلم معناه وتفسيره ويترجم بلغة أخرى، وأما كيفية ذلك الاستواء، فهو التأويل الذي لا يعلمه إلا الله تعالى"**(٦٣).

ثم ذكر رحمه الله أنه يلزم على قول المفوضة لوازم باطلة، اظهرها:

١- "أن من جعل الرسول صلى الله عليه وسلم غير عالم بمعاني القرآن الذي أُنزل إليه، ولا جبريل جعله غير عالم بالسمعيات، لم يجعل القرآن هدى ولا بيانًا للناس"(٦٤).

٢- إنكار العقليات في هذا الباب " فلا يجعلون عند الرسول صلى الله عليه وسلم وأمته في باب معرفة الله عز وجل لا علومًا عقلية ولا سمعية، وهم قد شاركوا في هذا الملاحدة من وجوه متعددة، وهم مخطؤون فيما نسبوه إلى الرسول صلى الله عليه وسلم وإلى السلف من الجهل، كما أخطأ في ذلك أهل التحريف والتأويلات الفاسدة، وسائر أصناف الملاحدة"(٦٥).

---

(٦٣) الفتوى الحموية: ٢٩٠-٢٩١

(٦٤) الفتوى الحموية: ٢٩٥-٢٩٦

(٦٥) الفتوى الحموية: ٢٩٦

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

المقصد الثالث: النقل عن أهل الإثبات:

ونقصد بأهل الإثبات ما يقابل أهل التعطيل والنفي، وهذا المقصد قد يكون استوعب نصف الفتوى، حيث أكثر من النقول فيه، والذي نقل عنهم رحمه الله قسمين:

القسم الأول: عن أئمة من أعيان السلف، وهو هنا يقصد بالنقل عنهم جميع ما تضمنه كلامهم قصداً تاماً.

القسم الثاني: عن طوائف ممن خالف السلف كبعض الفقهاء والصوفية والمتكلمين، وهو هنا رحمه الله لم يقصد حقيقة ما تضمنه كلامهم جميعاً، وإنما أراد بالنقل عنهم أن يبين أن مذهب الإثبات ليس مذهباً مختصاً بالحنابلة(٦٦)، وإنما هو مذهب شائع عند السلف وعند غيرهم من أئمة الكلام كأبي الحسن الأشعري وأئمة أصحابه المتقدمين، وهذا من باب إلزام المخالفين بأقوال أئمتهم المتقدمين.

وقد أشار إلى ذلك رحمه الله بعد النقل عنهم حيث قال:" وكلامه(الباقلاني) وكلام غيره من المتكلمين في هذا الباب مثل هذا كثير لمن يطلبه، وإن كنا مستغنين بالكتاب والسنة وآثار السلف عن كل كلام... ولكن كثير من الناس قد صار منتسبًا إلى بعض طوائف المتكلمين، ومحسنًا للظن بهم دون غيرهم، ومتوهمًا أنهم حققوا في هذا الباب ما لم يحققه غيرهم، **فلو أُتي بكل آية ما تبعها حتى يُؤتى بشيء من كلامهم**، ثم هم مع هذا مخالفون لأسلافهم غير متبعين لهم، فلو أنهم أخذوا بالهدى، الذي يجدونه في كلام أسلافهم لرُجي لهم مع الصدق

(٦٦) كما أشار إلى ذلك في مناظرة الواسطية حيث يقول: " ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله وهذه عقيدة محمد وقلت مرات: قد أمهلت كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة...يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك وعلي أن آتي بنقول جميع الطوائف – عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته – من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم" مجموع الفتاوى:١٦٩/٣

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

في طلب الحق أن يزدادوا هدى، ومن كان لا يقبل الحق إلا من طائفة معينة، ثم لا يتمسك بما جاءت به من الحق، ففيه شبه من اليهود "[٦٧].

ثم نبه رحمه الله في آخر هذه النقول على أمر مهم، وهو أن نقله عن بعض أهل الكلام والتصوف، لا يعني ذلك أنه يقر بجميع كلامهم، وإنما أورده للغرض –الذي ذُكر آنفاً–، وهو إلزام المعطلين بأقوال أصحابهم.

يقول رحمه الله:" وليعلم السائل أن الغرض من هذا الجواب ذكر ألفاظ بعض الأئمة الذين نقلوا مذهب السلف في هذا الباب، وليس كل من ذكرنا شيئًا من قوله من المتكلمين وغيرهم يقول بجميع ما نقوله في هذا وغيره؛ ولكن الحق يقبل من كل من تكلم به"[٦٨].

---

[٦٧] الفتوى الحموية: ٥١٢-٥١٣

[٦٨] الفتوى الحموية: ٥١٧-٥١٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

المبحث الثالث: بيان سبب صحة مذهب السلف وسبب فساد غيره

بعد أن ذكر رحمه الله قول السلف في هذا الباب وقول مخالفيهم، ذكر سبب الهداية للحق، والضلال عنه، وأن كل ذلك راجع لاتباع الكتاب والسنة بالشروط المعتبرة في الاتباع، ثم ذكر ما أحدثه عدم الاتباع للكتاب والسنة بالشروط المعتبرة من ضلال وانحراف، أفرز ست اتجاهات تحصلت في النظر لنصوص الصفات، ثم ختم هذا المبحث بالتعامل الشرعي مع من وقع في الضلال والانحراف عن أسباب الهداية، وذلك كله في ثلاثة مقاصد:

المقصد الأول: بيان أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور:

فبين رحمه الله حصول الهدى والنور لمن اتبع الكتاب والسنة، لكن لا يحصل ذلك إلا بثلاثة شروط:

الأول: تدبر كتاب الله وسنة نبيه.

الثاني: قصد اتباع الحق.

الثالث: الإعراض عن تحريف الكلم عن مواضعه.

يقول رحمه الله: " وجماع الأمر في ذلك: أن الكتاب والسنة يحصل منهما كمال الهدى والنور لمن تدبر كتاب الله وسنة نبيه، وقصد اتباع الحق، وأعرض عن تحريف الكلم عن مواضعه، والإلحاد في أسماء الله وآياته"[٦٩].

ثم ذكر رحمه الله قاعدة مهمة لمن أراد النظر في النصوص، وهي: الإيقان بأنه لا تعارض بين النصوص البتة، وضرب لذلك مثالاً كثيراً ما يذكره أهل التأويل مستدلين به على وجود التعارض بين النصوص، وهو أن الله فوق العرش وأنه في الأعلى، ونصوص المعية، ثم بيّن بوجوه من النظر والاستدلال والبيان –يطول ذكرها– بأنه لا تعارض بينهما[٧٠].

---

(٦٩) الفتوى الحموية: ٥١٩

(٧٠) انظر: الفتوى الحموية: ٥٢٠-٥٢٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

المقصد الثاني: ذكر الأقسام الممكنة في آيات الصفات:

ذكر رحمه الله الأقسام المحتملة التي لا يمكن للناظر في آيات الصفات أن يخرج عنها، وكل قسم منها عليه طائفة أو أكثر من أهل القبلة، وهي ستة أقسام(٧١):

القسم الأول والثاني: يقولون: تجرى على ظاهرها. وهم السلف والمشبهة.

فأما السلف فيقولون: تجرى على ظاهرها اللائق بجلال الله –كما مر مذهبهم–

وأما المشبهة فيقولون: تجرى على ظاهرها، لكنهم يجعلون ظاهرها من جنس صفات المخلوقين.

وقد رد عليهم رحمه الله بالقاعدة المهمة في هذا الباب، وهي: (أن القول في الصفات كالقول في الذات)

يقول رحمه الله: " فإن الصفات كالذات، فكما أن ذات الله ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس المخلوقات، فصفاته ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنس صفات المخلوقات. فمن قال: لا أعقل علمًا ويدًا إلا من جنس العلم واليد المعهودين.

قيل له: فكيف تعقل ذاتًا من غير جنس ذوات المخلوقين؟ ومن المعلوم أن صفات كل موصوف تناسب ذاته وتلائم حقيقته، فمن لم يفهم من صفات الرب – الذي ليس كمثله شيء – إلا ما يناسب المخلوق فقد ضل في عقله ودينه"(٧٢).

القسم الثالث والرابع: يقولون: هي على خلاف ظاهرها، أي ينفيان ظاهرها؛ ويقولون: "ليس لها في الباطن مدلول هو صفة الله تعالى قط، وأن الله لا صفة له ثبوتية"(٧٣)، وهؤلاء هم المؤولة والمفوضة.

فأما المؤولة: فهم أوّلُوا نصوص الصفات إلى معانٍ عينوها، كتأويلهم اليد بالنعمة، والاستواء بالاستيلاء، ونحو ذلك. **وهم على درجات:**

---

(٧١) ذكر نحواً من هذا التقسيم الواسطي في النصيحة في صفات رب العالمين: ٩، والمقريزي في الخطط: ١٩٥/٤

(٧٢) الفتوى الحموية: ٥٤٣

(٧٣) الفتوى الحموية: ٥٤٨

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

– أشـــدهم **النفاة المحض وهم الجهمية والمعتزلة** حيث ينفون كل صـــفة لله تعالى، ويجعلون الصـــفات إما سلبية أو إضافية أو مركبة منهما.

يقول رحمه الله:" وأصل النفاة المعطلة من الجهمية والمعتزلة أنهم يصفون الله بما لم يقم به، بل بما قام بغيره، أو بما لم يوجد، ويقولون هذه إضـــافات لا صـــفات. فيقولون: هو رحيم ويرحم، والرحمة لا تقوم به، بل هي مخلوقة وهي نعمته. ويقولون: هو يرضـــى ويغضـــب، والرضـــا والغضـــب لا يقوم به، بل هو مخلوق، وهو ثوابه وعقابه. ويقولون: هو متكلم ويتكلم، والكلام لا يقوم به، بل هو مخلوق قائم بغيره. وقد يقولون: هو مريد ويريد، ثم قد يقولون: ليســـت الإرادة شـــيئاً موجوداً، وقد يقولون: إنها هي المخلوقات والأمر المخلوق، وقد يقولون: أحدث إرادة لا في محل"(٧٤).

– وبعدهم **نفاة بعض الصفات دون بعضها الآخر**، وأهل هذا المذهب يسمون بالصفاتية، وهم منقسمون إلى طائفتين:

* طائفة تثبت سبع صفات أو ثمان فقط، وهم متأخرو الأشاعرة والماتريدية.
* وطائفة تثبت الصفات ما عدا الاختيارية منها، وهم الكلابية ومتقدمو الأشاعرة(٧٥).

أما المفوضة فيقولون: "الله أعلم بما أراد بها، لكنا نعلم أنه لم يرد إثبات صفة خارجة عما علمنا"(٧٦). وهذا القول فيه تناقض؛ لأن قولهم: نعلم أنه لم يرد إثبات صـــفة خارجية له يناقض التفويض؛ لأن حقيقة التفويض أن لا يحكم المفوض بنفي ولا إثبات، وهذا ظاهر(٧٧).

---

(٧٤) مجموع الفتاوى: ١٤٨/١٧-١٤٩

(٧٥) انظر: جذور مقالة التعطيل، محمد بوالفال: ٣٢

(٧٦) الفتوى الحموية: ٥٥٠

(٧٧) انظر: فتح البرية بتلخيص الحموية: ١١١

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

القسم الخامس والسادس، وهم الواقفة الذين يسكتون، وهم طائفتان:

طائفة تقول: "يجوز أن يكون المراد ظاهرها الأليق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المراد صفة الله ونحو ذلك. وهذه طريقة كثير من الفقهاء وغيرهم.

وطائفة أمسكوا عن هذا كله، ولا يزيدون على تلاوة القرآن وقراءة الحديث، معرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات"(٧٨).

وهاتان الطائفتان هم أيضاً من المفوضة عند التحقيق، لكنهم يفارقون القسم الرابع بأنهم يجزمون بنفي الظاهر، وهؤلاء يجوزون النفي وعدمه أو يسكتون دون جزم(٧٩).

وبعد ذكره رحمه الله للأقسام الممكنة في الصفات قال :" فهذه الأقسام الستة لا يمكن أن يخرج الرجل عن قسم منها"(٨٠).

لكن يحسن التنبيه على أن هذه القسمة ليست حاصرة مانعة، بمعنى أن كل طائفة التزمت قسماً لم تجمع معه غيره، بل هناك من الطوائف من أخذت بقسمين في آن واحد كما هو الحال مع بعض المؤولة، فإنهم جمعوا مع التأويل التفويض أو جوزوا الأمرين(٨١)، ومن الطوائف من التزمت قسماً واحداً ولم تخرج عنه؛كما هو حال أهل السنة والجماعة أتباع السلف، وهكذا..(٨٢).

---

(٧٨) الفتوى الحموية: ٥٥٠-٥٥١ بتصرف يسير

(٧٩) أنظر في أقسام المفوضة: درء التعارض: ١/١٥-١٦، ٧/ ٣٤-٣٥

(٨٠) الفتوى الحموية:٥٥١

(٨١) كما هو حال الإمام النووي، والقاضي عياض، وابن المنير المالكي وغيرهم. انظر: شرح مسلم للنووي: ١٩/٣، مشارق الأنوار: ٣٠٣/٢، فتح الباري لابن حجر: ٣٢٠/١٣

(٨٢) انظر: شرح الحموية للشيخ يوسف الغفيص: ٤١٠

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

المقصد الثالث: النظر في حال المخالفين:

لما كانت هذه الرسالة مشتملة على الرد على الطوائف، ناسب ان يختم المصنف رحمه الله رسالته بالمنهج الصحيح في التعامل مع المخالفين، وأن الواجب في حقهم يقع بنظرين: نظر من جهة الشرع يوجب الإنكار والرد، ونظر من جهة القدر يوجب الرحمة الرفق.

فكما أنهم من جانب الشرع مستحقون للعقوبة، إلا أن هذا لا يعني البغي عليهم والاستطالة في أعراضهم.

يقول رحمه الله:"يعلم العليم أن المتكلمين من وجه[٨٣] مستحقون ما قاله الشافعي رضي الله عنه حيث قال: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في القبائل والعشائر، ويقال: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة، وأقبل على الكلام»[٨٤] .

ومن وجه آخر إذا نظرت إليهم بعين القدر والحيرة مستولية عليهم، والشيطان مستحوذ عليهم ـــ رحمتَهم ورفقتَ عليهم، أُوتُوا ذكاءً وما أُوتوا زكاءً، وأُعطوا فُهومًا وما أُعْطُوا علومًا وأُعطوا سمعًا وأبصارًا وأفئدة { فَمَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُمۡ سَمۡعُهُمۡ وَلَآ أَبۡصَٰرُهُمۡ وَلَآ أَفۡـِٔدَتُهُم مِّن شَيۡءٍ إِذۡ كَانُواْ يَجۡحَدُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٢٦﴾} [سورة الأحقاف:٢٦].ومن كان عليمًا بهذه الأمور: تَبَيَّنَ له بذلك حذق السلف وعلمهم وخبرتهم، حيث حذروا عن الكلام ونهوا عنه، وذمُّوا أهله وعابوهم، وعلم أن من ابتغى الهدى في غير الكتاب والسنة لم يزدد إلا بعدًا.فنسأل الله العظيم أن يهدينا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعم عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين، آمين"[٨٥].

---

(٨٣) هذا من جهة الشرع

(٨٤) هذا الأثر البيهقي في مناقب الشافعي: ١/ ٤٦٢، والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث: رقم: ١٦٣

(٨٥) الفتوى الحموية: ٥٥٥-٥٥٦

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

Research Summary

The lofty purposes in the hmoya fatwa

Prepared By:
DR. Yasser AbdulRahman Al Yahya

Associate Professor in the Department of Ageedah (creed) and the Contemporary Philosophies،

College of Sharia & Islamic Studies، Qassim University

The research goes on to try to identify the purposes and goals that Imam Ibn Taymiyyah، may God have mercy on him، wants to present through the great febrile fatwa، which he wrote in response to the slanderer of the attributes، whom most theological schools follow in the present era.

Through contemplative consideration، we can come up with three axes under which ten objectives are organized، which are the essence of this fatwa and its bottom line. These axes are as follows:

١- Explanation of the correctness of the path of the madhhab of the Salaf that reached us and the corruption of others، and under it are four purposes

٢- Explanation of the correctness of the sayings of the predecessors in the chapter on Attributes and the corruption of the sayings of others، and below it are three purposes

٣- Explanation of the reason for the correctness of the madhhab of the Salaf and the corruption of others، and under it are three purposes

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

الخاتمة

الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على محمد وآله وصحبه أولو الفضائل والمكرمات، وبعد:

فبعد هذا الاستعراض لمقاصد هذه الفتوى، فيمكن أن نجمل أهم النتائج كما يلي:

١–أن المؤلف غلب على تآليفه وفتاويه نصرة المذهب الحق في العقائد والعبادات والمعاملات.

٢–حسن تآليفه وانتظام أفكاره كما ظهر في استعراض هذه المقاصد.

٣–صحة إسناد عقيدة السلف واتصالها بالنبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وسلف هذه الأمة.

٤–بطلان إسناد مقالة التعطيل، وأن منتهى اسنادها عند من أجمعت الأمة على ضلالهم وفساد مذهبهم.

٥– صلة متكلمة الصفاتية بسابقيهم من أهل الكلام، وان عين تأويلاتهم هي عين تاويلات سابقيهم

٦–أن مذهب السلف يعتمد على النقل والروية، ولذلك تواتر النقل جيل بعد جيل على نقله.

٧–أن السلف هم أعلم الناس بالحق وأرحمهم بالخلق؛ ولذلك ينظرون لأهل البدع بنظر الشرع والقدر.

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر٢٠٢١م)

المصادر والمراجع

١. اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء، أحمد بن علي تقي الدين المقريزي، مجموعة من المحققين، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – لجنة إحياء التراث الإسلامي، الطبعة: الأولى

٢. أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات، مرعي بن يوسف بن أحمد الكرمى، ت: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الأولى، ١٤٠٦هـ.

٣. الانتصار لأصحاب الحديث، أبو المظفر، منصور بن محمد السمعاني التميمي، ت: محمد الجيزاني، الناشر: مكتبة أضواء المنار – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م

٤. البداية والنهاية، ابن كثير، دار الفكر، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م.

٥. بيان تلبيس الجهمية (المحقق)، ابن تيمية، ت: جمع من الأساتذة، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.

٦. تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٧. تاريخ دمشق، ابن عساكر، ت: عمر بن غرامة العمري، ط: دار الفكر-بيروت.

٨. التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع، أبو الحسن محمد بن أحمد الملطي، ت: يمان بن سعد الياديني، رمادي للنشر، الدمام، : الأولى،١٤١٤هـ.

٩. جذور مقالة التعطيل، محمد بوالفال، رسالة ماجستير من الجامعة الإسلامية، مطبوعة على الشبكة.

١٠. الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، ابن تيمية، ت: على الألمعي وعبدالعزيز العسكر وحمدان الحمدان، دار الفضيلة، الرياض، ط: الأولى، ١٤٢٤هـ.

١١. الحركات الباطنية في الإسلام، مصطفى غالب، الناشر: بيروت : دار الكاتب العربي

١٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار الكتاب العربي، فبيروت، ط: الرابعة، ١٤٠٥.

١٣. درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام، ١٤١١هـ.

١٤. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني، ت:محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية ، صيدر اباد- الهند، ط: الثانية، ١٣٩٢هـ١٩٧٢م.

١٥. ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر(تاريخ ابن خلدون)، ابن خلدون، ت: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت.الطبعة: الثانية

١٦. شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، أبو القاسم اللالكائي، ت: أحمد سعد الغامدي، دار طيبة-الرياض، ط: السادسة، ١٤٢٠هـ

١٧. شرح الحموية، يوسف بن محمد علي الغفيص، دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية

١٨. شرف أصحاب الحديث، الخطيب البغدادي، ت: د- محمد سعيد خطي اوغلي، دار إحياء السنة النبوية – أنقرة.

١٩. الصفات، أبو الحسن الدارقطني ، ت: عبد الله الغنيمان، الناشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢

٢٠. الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، ابن القيم، ت: علي بن محمد الخيل الله، دار العاصمة، الرياض، ط: الثالثة، ١٤١٨هـ.

٢١. العقود الدرية من مناقب شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، ابن عبدالهادي الدمشقي، ت: محمد حامد الفقي، ط: دار الكاتب العربي-بيروت.

٢٢. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ

٢٣. فتح رب البرية بتلخيص الحموية، محمد بن صالح العثيمين، دار الوطن، الرياض.

٢٤. الفتوى الحموية الكبرى، ابن تيمية، ت: حمد بن عبدالمحسن التويجري، دار الصميعي-الرياض، ط: الثانية، ١٤٢٥هـ.

٢٥. الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية، عبد القاهر بن طاهر البغدادي ، دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط: الثانية، ١٩٧٧.

٢٦. فوات الوفيات، محمد شاكر الكتْبي، ت: إحسان عباس، ط: دار صادر-بيروت.

٢٧. الكامل في التاريخ، ابن الأثير، ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي-بيروت، الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص ص ١٥٨٣ – ١٦٢٧ (جمادى الأولى ١٤٤٣هـ/ديسمبر ٢٠٢١م)

٢٨. لمعة الاعتقاد، ابن قدامة المقدسي، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ

٢٩. لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، محمد بن أحمد بن سالم السفاريني الحنبلي، مؤسسة الخافقين— دمشق، ط: الثانية – ١٤٠٢ هـ.

٣٠. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن قاسم وابنه محمد، وزارة الشئون الإسلامية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤١٦هـ.

٣١. مختصر العلو للعلي العظيم للذهبي، اختصار: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط: الثانية ١٤١٢هـ– ١٩٩١م.

٣٢. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٣٣. مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)،الطبعة: الثالثة، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م

٣٤. الملل والنحل، محمد بن عبدالكريم الشهرستاني، ت: محمد الفاضلي، المكتبة العصرية، بيروت، ط: الثانية، ١٤٢١هـ.

٣٥. مناقب الشافعي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: السيد أحمد صقر، الناشر: مكتبة دار التراث — القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٠ هـ – ١٩٧٠ م

٣٦. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي، ت: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية–بيروت، ط: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م

٣٧. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا النووي، دار إحياء التراث العربي–بيروت، ط: الثانية، ١٣٩٢.

٣٨. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، أحمد بن علي تقي الدين المقريزي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ

٣٩. النصيحة في صفات الرب جل وعلا، أحمد بن إبراهيم الواسطي المعروف: بابن شيخ الحزامين ،ت: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي — بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٤هـ

٤٠. نهاية الإقدام في علم الكلام، عبدالكريم الشهرستاني، ت: الفرد جيوم.